المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي بجامعة أسيوط 22-24 \ 03 \ 2016

التحليل المكاني للتخطيط الحضري المستدام لمدينة طولكرم
الضفة الغربية – فلسطين

أ . د / حسام الدين جاد الرب
أستاذ الجغرافيا البشرية
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية الآداب – جامعة أسيوط –مصر

د / فيصل يوسف مصطفى صباح
أستاذ الجغرافيا والتخطيط
قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)
الجامعة العربية الأمريكية – جنين – فلسطين

الملخص

تعد مسألة التخطيط الحضري المستدام واحدة من القضايا المستحدثة في العالم النامي خاصة في فلسطين كدولة حديثة النشأة ولا زال الجزء الأكبر منها واقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، ونظرا لتعدد وتداخل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بعملية التخطيط (كالتخطيط الحضري، التخطيط العمراني، ، والتخطيط المكاني) فإن البحث سوف يركز على الأهداف المرجوة من عملية التخطيط ، مع الأخذ بعين الاعتبار في تحديد هذه الأهداف البعدين المكاني (Spatial) والخدماتي (Services). حيث يصنف المكان المحدد في هذه الدراسة كحيز حضري، فيما تركز الأهداف التخطيطية في هذا البحث على أربعة مجالات تشكل في مجموعها أهدافا للتخطيط الحضري وهي: التنمية السكنية والتجارية والنقل والمواصلات والمرافق والخدمات.

وقد شكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة علامة فارقة لما يمكن أن يطلق عليه بداية لمرحلة التنمية والاعتماد على الذات، بعدما كان التخطيط في الأراضي المحتلة يسيطر عليه الاحتلال الإسرائيلي. حيث الإهمال المتعمد للتجمعات العمرانية الفلسطينية وغياب المخططات الهيكلية لتلك التجمعات التي يفترض بأن تأخذ بعين الاعتبار المعايير التخطيطية السليمة وذلك حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين ،بالإضافة إلى ذلك لم تخدم المخططات التي أعدتها الإدارة المدنية الإسرائيلية فيما بعد سوى التوجهات والرغبات الإسرائيلية بهدف الحد من والعمل على إعاقة النمو والتطور الطبيعي لهذا التجمعات. فكانت النتيجة الحتمية للسياسة الإسرائيلية ضعف علمية التخطيط برمتها لعدم مراعاة الإمكانيات المتاحة من جهة وحاجة الأجيال المستقبلية لتتحقق الاستدامة الفعلية بمفهومها الشمولي من جهة أخرى. وبالتالي فإن أهم ما يمكن ان يوصف به الجانب التخطيطي والتنموي في تلك المرحلة هو النمو المضطرب والمشوه والذي تشوبه العشوائية وعدم مراعاة الأسس التخطيطية السليمة والمتبعة في جميع مدن العالم ولاسيما المدن العربية.

ومع قيام السلطة الفلسطينية ببناء الهيكل الاداري لمؤسساتها حظيت المؤسسات التخطيطية بنصيب يمكن من خلاله احداث تغيير ايجابي في الارث العمراني العشوائي الذي خلفه الاحتلال، فأنشئت عام 1995وزارة للحكم المحلي والتي تعني بالتخطيط في الهيئات المحلية، ووزارة للتخطيط والتعاون الدولي عام 1996، وتم فصلها عام 2004 كوزارة مستقلة تحت مسمى التخطيط والتنمية الادارية، وفي عام 2015 اتخذ مجلس الوزراء قرارا بدمجها مع وزارة المالية لتصبح وزارة المالية والتخطيط، وهي عبر مراحلها المختلفة تعنى بالتخطيط الاقليمي والوطني، فيما أنشئت ووزارة للأشغال العامة والاسكان عام 1995، وكذلك مجلس التنمية والاعمار (بكدار) عام 1994م، هذا عوضا عن المؤسسات الخاصة والدولية لتحاول مجتمعة إحداث تغييرا ايجابيا على صعيد التنمية والتخطيط بمستوياته المختلفة.

ومع السنوات الاولى لقيام السلطة الفلسطينية بدأ دور البلديات والهيئات المحلية بالتنامي عبر تغيير هياكلها واضافة دوائر جديدة تعنى بالتخطيط كتلك المسؤولة عن اعداد المخططات الهيكلية الهادفة الى تنظيم وتوجيه الهيئة المحلية عمرانيا، اقتصاديا، اجتماعيا وإداريا. ولا يعني ذلك ان الهيئات المحلية قد نجحت في تخطي ما خلفته سياسات الاحتلال الإسرائيلي بقدر ما أنها حاولت تصويب الممكن عبر التفكير جدياً في كيفية إعادة تخطيط تجمعاتهم تخطيطا علميا يؤدي الى النتيجة المرجوة وهي التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من السيادة الفلسطينية على المدن الرئيسية ومنها مدينة طولكرم إلا أن التخطيط الحضري المستدام لم يصل إلى الحد المقبول، هذا التقدير نابع من أن أحد الباحثين من خلال الملاحظات الميدانية كساكن في اقليم المدينة. وللتدليل على هذا التقدير ونحن في القرن الواحد والعشرين نجد أن المؤسسات والجهات المعنية بالتخطيط تقوم بأنشاء طرق تربط ما بين المدينة والأحياء التابعة لها بعرض ستة أمتار مع غياب أرصفة المشاة عن الطرق التي تربط الأحياء مع بعضها، أو حتى داخل الاحياء. أضف إلى ذلك قيام المنشآت العمرانية بكافة أشكالها على الاراضي المصنفة في المخطط الهيكلي على أنها زراعية أو مساحات خضراء من الدرجة الاولى فضلا عن إنشاء المباني المتعددة الطوابق في المناطق المصنفة سكن (أ) أحياء فلل فقط! وإنشاء متنزهات للأسر على جانب مجرى للمياه العادمة مصدره مدينة نابلس الواقعة علي بعد24كم شرق مدينة طولكرم، وكذلك ضعف شبكة الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي عن المدينة باستمرار. وغيرها من القضايا التي تمس حياة السكان ومستقبل المدينة والاجيال القادمة.

اما الجانب الآخر الذي يعزز الملاحظات الميدانية فإنه يظهر في وثيقة خطة التطوير المؤسسي التي أعدتها بلدية مدينة طولكرم عام 2014 والتي أشارت بشكل واضح إلى أن الوظيفة التخطيطية في حالة ضعف فمن ناحية لا يوجد خطط سنوية عامة للبلدية، ولا يوجد خطط لتطوير الخدمات من ناحية أخرى. كما أشارت الوثيقة إلى أن المخطط الهيكلي الذي تم إعداده عام 2005 لا يلبي الحد الأدنى من احتياجات المواطنين.

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على التخطيط العمراني للمدينة فضلا عن الجوانب التخطيطية غير السليمة والتي تتسم بالعديد من أوجه القصور المختلفة في المدينة، وتقديم الخيارات الاستراتيجية الممكنة للحفاظ على

وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة والوصول الى نموذج يؤدي تطبيقه الى تكريس مفهوم التنمية الحضرية المستدامة وجعله واقعا على الأرض للوصول الى ما يمكن تسميته بالاطار الاستراتيجي للاستدامة الحضرية، مع الاخذ بعين الاعتبار المعوقات التي تهدد الاستدامة الحضرية.

وقد سلط هذا البحث الضوء على المحاور الرئيسية التالية :

أولاً : التطور التاريخي للتخطيط الحضري لمدينة طولكرم .

ثانياً : تحليل الشكل الحضري والعوامل المؤثرة في التخطيط الحضري لمدينة طولكرم

رابعا: خطط تطوير وتنمية المدينة

خامسا : إطار مقترح للتنمية الحضرية الممكنة لمدينة طولكرم

أولا: منطقة الدراسة (الموقع الجغرافي والسكان)

تستهدف هذه الدارسة مدينة طولكرم التي تقع في منتصف الجزء الشرقي من السهل الساحلي كما وهي واحدة مدن مثلث شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم) فتبعد عنهما 27كم و53كم على التوالي، انظرالشكل رقم (1)0 وأشارت تقديرات السكان الفلسطينيين ان عد سكان المدينة ارتفع من 50338 نسمة عام 2007 الى 59000 نسمة في عام 2015، اما مخيمي طولكرم ونور شمس فارتفع عدد السكان فيهما من 16966 نسمة عام 2007 الى 19700 نسمة عام 2015 ([1])

الموقع الجغرافية لمدينة طولكرم شمال الضفة الغربية

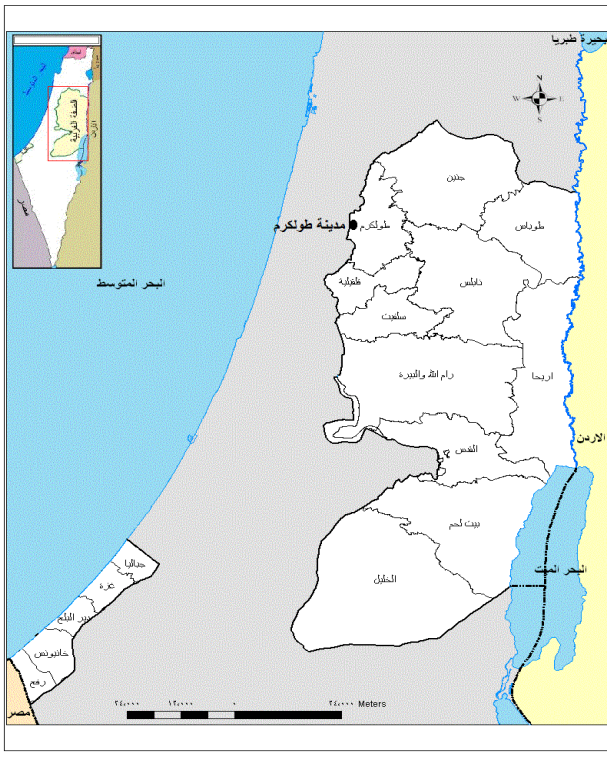

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في محافظة طولكرم حسب نوع التجمع وتقديرات اعداد السكان 2007-2016.

شكل رقم (1)

ثانيا: التطور التاريخي للتخطيط الحضري في مدينة طولكرم

شهدت مدينة طولكرم شأنها شأن بقية المدن الفلسطينية تخطيطا عمرانيا متبايناً وذلك بسبب تعدد وتباين السلطات السياسية التي حكمت البلاد منذ العهد العثماني 1520، ومن ثم الانتداب البريطاني عام 1917، تلاه الحكم الاردني عام 1948، ومن ثم الاحتلال الاسرائيلي عام 1967، الى ان تم انشاء سطلة الحكم الذاتي الفلسطيني عام 1994 وبقيت الى الآن سلطة منقوصة السيادة. وقد ادى هذا تباين انظمة الحكم الى تباين في التخطيط العمراني وسوف يتم توضيح هذا التباين من خلال المخططات الهيكلية التي اعدت للمدينة خلال الفترات المختلفة وبيان اوجه الاختلاف فيما بينها.

1- مرحلة الحكم العثماني

لم يكن في هذه الفترة نهجا تخطيطيا محددا فيما كان هناك ما يطلق نهجا تطبيقيا مدروسا، ففي الوقت الذي لم تقم به الحكومة العثمانية باعددا مخططات هيكيلية تنظيمية قامت ببعض الخطوات التي من شأنها العمل على تنظيم المدينة واضفاء الصفة الحضرية عليها ومن تلك الخطوات العملية من الناحية السياسية والادارية استحدث العثمانيون قضاء جديدا سمي بقضاء بني صعب وكانت طولكرم هي مركز القضاء يتبع لمتصرفية البلقاء في الاردن. ومن الناحية الخدمية قام العثمانيون ببناء مستشفى ومركز للبريد ومبنى للبدية وسوق شعبي كانت جميعها تتخذ من منطقة المركز موقعا لها. التطورات السياسية والخدمية الجديدة اسهمت مجتمعة في وضع اللبنة الاولى لنشوء مركز حضري وبالتالي مركز جذب ساهم في تطور عدد السكان والخدمات ومراكز التسوق تدريجيا دون تنظيم او تخطيط مسبق([2])

2- مرحلة الانتداب البريطاني 1917 – 1948

اعلنت المدينة عام 1929 كمنطقة تنظيم وشكلت لها لجنة تخطيط محلية، وفي عام 1936 صدر قانون لتخطيط المدينة وتنظيمها وتولى مجلس ادارة المدينة مهام لجنة التخطيط المحلية، وقد وضعت اللجنة تصورا لتخطيط المدينة ولم يكن واضحا ومحددل للاستعمالات بقدر ما انه حدد المنطقة التي ينوي تنظيمها كما تظهر في الشكل رقم (2)، وقبل انتهاء الانتداب البريطاني بقليل أي عام 1945 وضع اول مخطط هيكلي للمدينة بلغت مساحته حوالي 3725 دونم صنفت فيه استخدامات الأراضي إلى سبعة أقسام وهي المناطق السكنية وضمت (أ ، ب ، ج)، والمناطق الزراعية، المناطق الخضراء، المقابر، المناطق التجارية، المباني العامة ومحطة سكة الحديد. انظر الشكل (2).

[2] Abdel Rahman Mahrok, Physical Planning System and the physical spatial structure of the human settlement- the case of Palestine from late 19th century to 1994 with special reference to Tulkarm city, West Bank, PhD Thesis, Glasgow University, 1995, P 163.

منطقة تنظيم المدينة عام 1936 والمخطط الهيكلي 1945

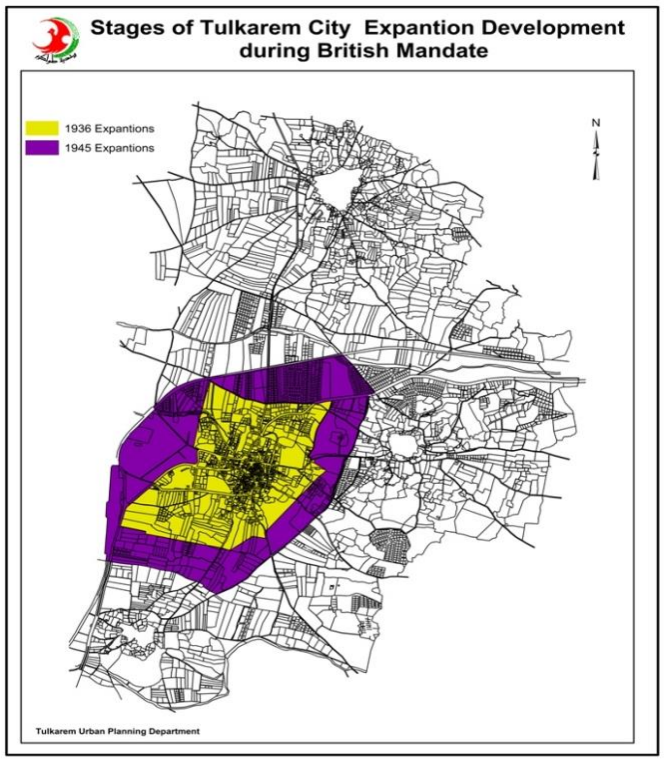

الشكل رقم (2)

3- مرحلة الحكم الأردني 1948 – 1967

شهدت هذه المرحلة ضم ضواحي جديدة الى حدود مسؤولية منطقة تنظيم مدينة طولكرم، حيث ضم المخطط الهيكلي الذي اعد عام 1961 ضاحية ذنابة الى الشرق من المدينة، والى الشمال ضمت ضاحية شويكة وضاحية ارتاح جنوب المدينة. وتعد هذه الضواحي رئات تنفس المدينة وتوسع المدينة حاليا. انظر الشكل رقم (3)

المخطط الهيكلي لمدينة طولكرم 1961

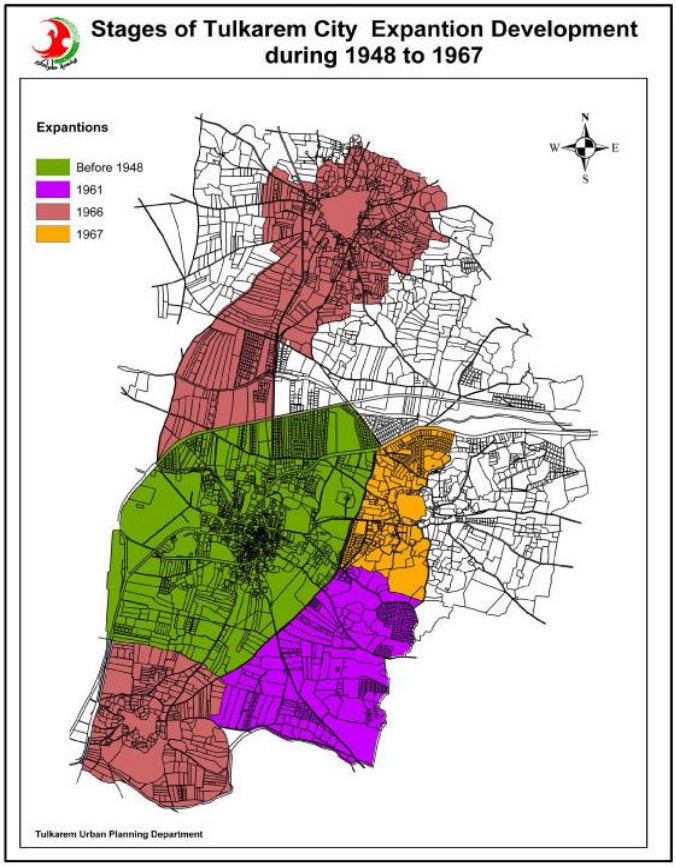

الشكل رقم (3)

4- فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967 – 1994

أعد للمدينة خلال فترة الاحتلال مخططا هيكليا واحدا عام 1971 وجرى تحديث لنفس المخطط عام 1988، وفي هذا الفترة تم فعلا ربط الضواحي الجديدة التي تم ضمها لحدود المدينة ابان الحكم الاردني بشبكة طرق معبدة، وعلى الرغم من وجود مخطط هيكلي ووفرة في الاراضي للتوسع العمراني الان ان العمران امتد على الاراضي التي خصصت كنطاق زراعي وبالتالي السماح في البناء العشوائي والمناطق الخضراء، ولم يعطي المخطط لمركز المدينة القديم قيمته التاريخية، ولم تمنع الادارة الاسرائيلية التجاوزات التي تضر بمستقبل المدينة العمراني ولا تزال المدينة حتى يومنا هذا تعاني من التشوهات التي تركتها اسرائيل بعد انتهاء حكمها للمدينة.

5- فترة السلطة الوطنية الفلسطينية 1994الى الآن

مع المراحل الأولى لقيام السلطة الفلسطينية كان في هيكلها الإداري وزارة للحكم المحلي كانت مهمتها الإشراف على وتوجيه عمل الهيئات المحلية، وفي عام 1996 صادقت الوزارة على قرار بلدية طولكرم بتوسيع منطقة تنظيم المدينة لتصبح 13870دونم، وبناء على هذا التوسع اتخذ قرار بإعداد المخطط الهيكلي الأول تحت الإشراف والإدارة الفلسطينية الكاملة وذلك عام 1997 المخطط لم يكتمل بكل تفاصيله حتى عام 1999، وللظروف التي حدثت بعد قيام انتفاضة الأقصى عام 2000م لم تتمكن الجهات المعدة للمخطط الهيكلي من إكماله كما كان متوقعا، الشكل رقم (4) المخطط غير المصادق عليه، وحاولت ادارة المدينة خلال هذه الفترة (الانتفاضة) السيطرة على التوسع العشوائي في ظل الفوضى الامنية وغياب سيطرة اجهزة الدولة الامنية المختلفة على الوضع في المدينة كما كان في بقية المدن الاخرى، الا انها لم تنجح في ذلك لعدم استباب الامن، الا انه وبعد ان توصلت السلطة الفلسطينية واسرائيل الى تفاهمات تم وقف الانتفاضة بشكل تدريجي واختفت مظاهرها اواخر العام 2004. قامت البلدية فيما بعد بمواصلة الاعداد للمخطط العام للمدينة متخذة التطور العشوائي الذي حصل خلال سنوات الانتفاضة الخمس في الحسبان. انظر الشكل رقم (5)

المخطط العام لمدينة طولكرم (غير مصادق عليه)

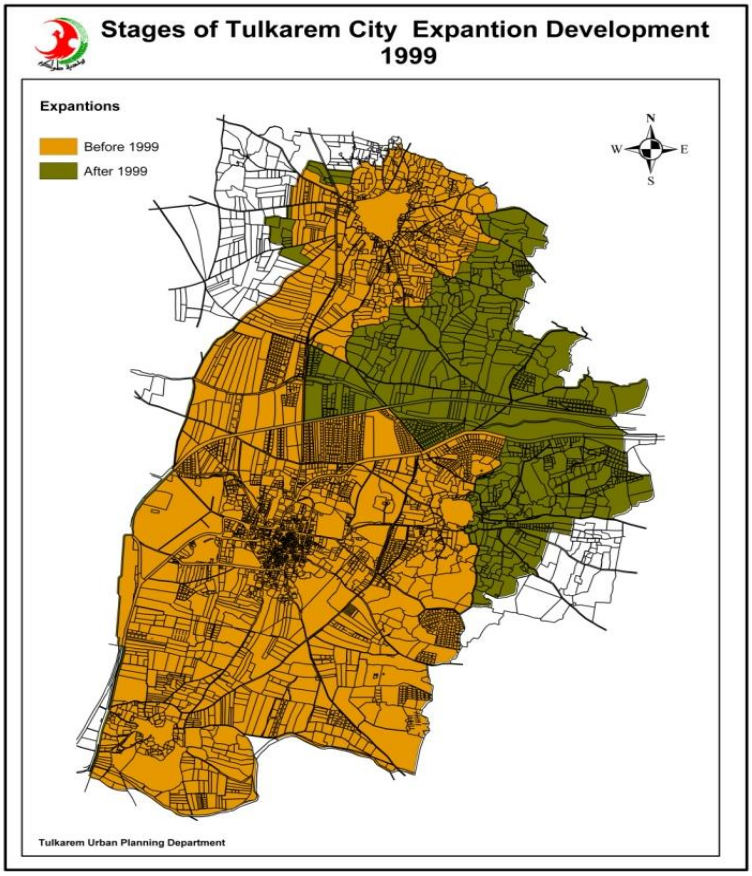

الشكل رقم (5)

المخطط العام لمدينة طولكرم 2006

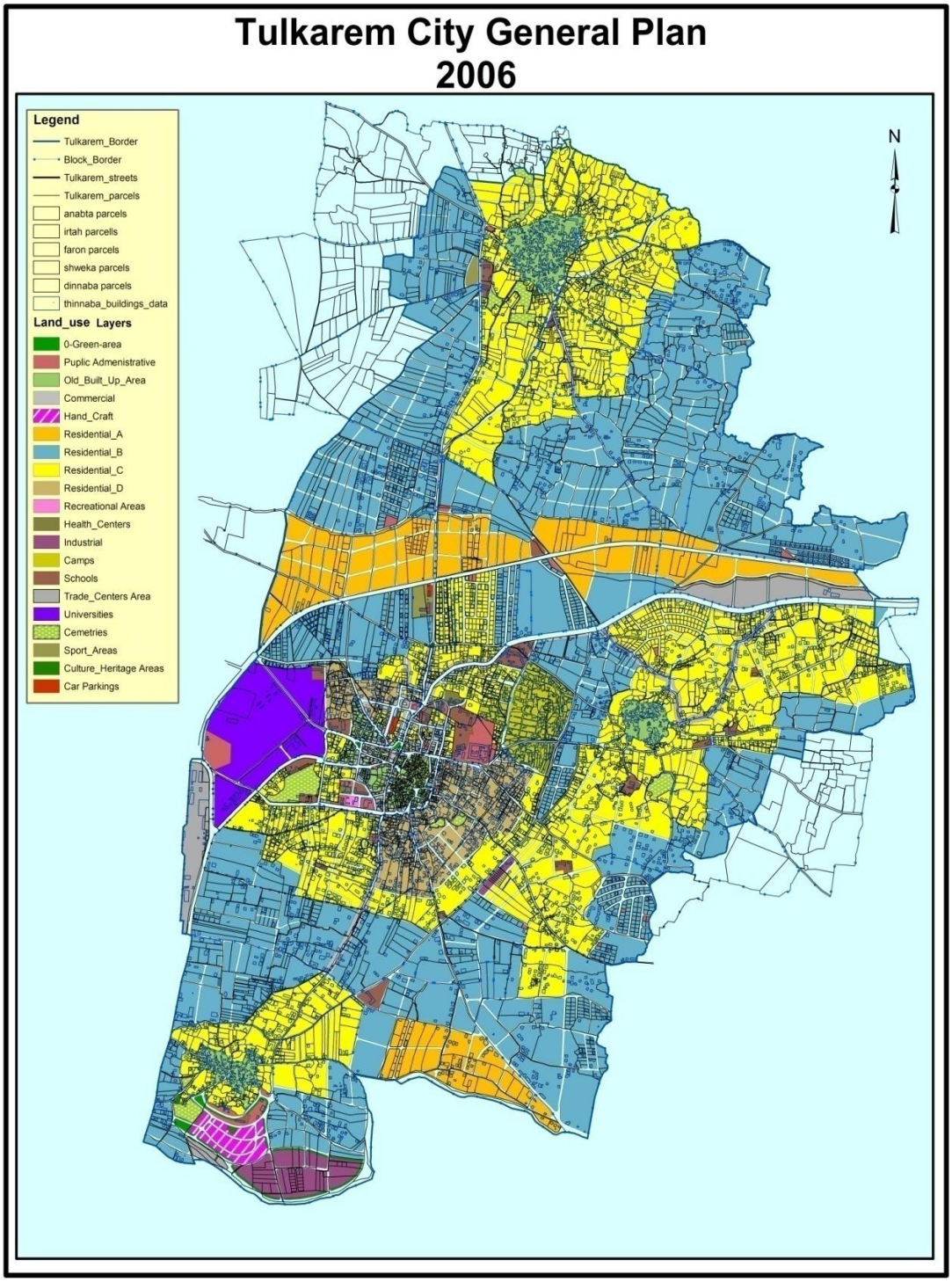

الشكل رقم (5)

ثالثا: تحليل الشكل الحضري والعوامل المؤثرة في التخطيط الحضري للمدينة

لا يمكن الفصل بين تحليل الشكل الحضري للمدينة عن فهم خلفيات وتطورات التخطيط للمدينة فسوف نلخص في هذا الجزء المحتوى العام لشكل المدينة من اربعة جوانب تتكامل فيما بينها لتظهر الشكل الحضري الذي تتمتع به مدينة طولكرم، ويشكل الجانب الاول الواقع السياسي والاداري، والثاني الاقتصادي، والثالث الثقافي فيما يشكل الجانب الرابع وهو نتاج ومحصلة الجوانب الاخرى وهو الجانب العمراني.

فمن **الجانب السياسي** والاداري يقع في قلب المدينة مقر المحافظ وهو مكان اقامة ممثل رئيس الدولة والمسئول عن ادراة شؤون المدينة والقرى والمخيمات الـ (34) التابعة لها، كما يوجد في المدينة فروع لغالبية الوزارات الحكومية كالتربية والتعليم، الاقتصاد، الصحة، البيئة، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، والاتصالات والسياحة والآثار...الخ وتشكل هذه المؤسسات في مجموعها وجهة المواطنين من كافة قرى المحافظة للعمل بها او لاجراء معاملاتهم المختلفة.

اما من **الناحية الاقتصادية**، تمثل مدينة طولكرم كحيز حضري قديم ومتجدد مركزا اقتصاديا ووجهة للمستثمرين، فيوجد في المدينة مؤسسة الغرفة التجارية الصناعية الزراعية والتي اسست عام 1945 كمؤسسة مسؤولة عن رعاية الحركة التجارية والصناعية والزراعية في المحافظة كاملة، ويوجد في المدينة ثمانية بنوك منها بنكين يعملان حسب النظام الاسلامي، وبها مؤسستان مصرفيتان وحوالي 8 مكاتب صرافة صغيرة، وتضم المدينة 400 منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وعلى صعيد الاتصالات فيوجد في المدينة مقرين لشركة الاتصالات الفلسطينية، ومقرات لشركات جوال والوطنية للهاتف المحمول. هذا عوضا عن مئات المحلات التجارية بكل انواعها الالبسة والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والمطاعم والخدمات. وعلى الرغم من النشاط الاقتصادي الكبير في المدينة الا أجهزة الإدارة والمسئولية المختلفة لم تستطع انشاء منطقة صناعية حرفية ما يعطي انطباعا سلبيا عن الإدارة الحضرية للمدينة ويجعل من الاختلاط في استخدامات الارض مشكلة حضرية تبقى معلقة حتى تقام منطقة صناعية وقانون يمكن ادارة المدينة من نقل الورش الصناعية من أسفل العمارات السكنية والأحياء ومركز المدينة إلى تلك المنطقة، وتجدر الاشارة الى ان المخططات الهيكلية جميعها اغفلت تحديد منطقة صناعية.

أما **ثقافيا** فتشكل المدينة مركزا ثقافيا وعلميا مميزا ففيها اقيمت اول جامعة فلسطينية وهي جامعة فلسطين التقنية خضوري 1935، وفيها فرع لجامعة القدس المفتوحة التي اسست بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995، وتضم المدينة مكتبه كبيرة تابعة لبلدية طولكرم يؤمها طلبة الجامعات والمدارسة للاستفادة من كتبها ومجلاتها المتنوعة، وفيها ايضا او مكتبة شرعية في الضفة الغربية وهي مكتبة دار الحديث الشريف العامة والتابعة لوزارة الاوقاف تحتوي اكثر من 10,000 كتاب في شتى العلوم وخاصة العلوم الشرعية. ويوجد في المدين اربعة مطابع كبيرة لمختلف انواع المطبوعات، ومكاتب لتوزيع الصحف الرئيسية، وتعد المدينة مركزا حيويا ورئيسا لعقد الندوات السياسية والثقافية. كما يوجد في المدينة عشرات المراكز التعليمية والتدريبية لمختلف المستويات التعليمية المدرسية والجامعية.

اما تحليل الشكل الحضري من **الناحية العمرانية** فيشمل هذا الجزء على كل المظاهر الفيزيائية من قبيل العمران السكني والتجاري والصناعي، طرق المواصلات والخدمات العامة (شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنفايات). وحسب بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وصل عدد المنشآت المقامة في المدينة والمخيمات التابعة لها الى 3345

منشأة ([3])، و فيها 15670 وحدة سكنية ([4]). ويبدو هذا الشكل غير منسجم بسبب التباين في شكل البناء العمراني ما بين المدينة والمخيمات التي اقيمت عام 1948 الى الشرق من المدينة الى ان اصبحت الان جزء من المدينة. انظر الشكل رقم (6) صورة لمخيمي طولكرم ونور شمس تظهر شكل العمران الذي يغلب عليه الطابع الاسمنتي.

الشكل رقم (6) مخيم طولكرم ومخيم نور شمس

اما فيما يتعلق في الشبكات فإن شبكة المياه تغطي 98.5% من مساكن المدينة، فيما تغطي شبكة الكهرباء98.9% من مساكن المدينة، و74% من مساكن المدينة مربوطة بشبكة الصرف الصحي فيما النسبة المتبقية تتوفر فيها حفر امتصاصية أو صماء. وتكمن مشلكة شبكات المياه والكهرباء في عدم وجود برامج وأنظمة لإدارتها في ظل ارتفاع نسب الفاقد وارتباط مشاريع تأهيلها بموافقة الاحتلال الإسرائيلي، كما تنتظم الى حد كبير عملية جمع النفايات من مختلف الاحياء ([5]). فقبل عام 2011 كانت الوسيلة الوحيدة للتخلص من النفايات هي الحرق وذلك في مكب يقع على المدخل الشمالي للمدينة ما يعطي للزائرين انطباعا غير حضاري في ظل انبعاث الغازات السامة والدخان والروائح الكريهة على مدار الساعة، وبعد انشاء مكب يخدم منطقة شمال الضفة الغربية في منطقة تتوسط مدن نابلس وطولكرم وجنين اطلق اسم مكب " زهرة الفنجان " اصبحت النفايات من المحافظات الثلاث ترسل الى هذا المكب البعيد عن المناطق السكنية ما ساهم في التقليل من نسب التلوث في اجواء المدينة وغياب الروائح التي كانت تصل غالبية احياء المدينة.

وعلى صعيد **الطرق** يتوفر في مدينة طولكرم شبكة طرق تربط الاحياء مع بعضها من جهة والمدينة مع اقليمها من جهة اخرى فشرقا مدينة نابلس وشمالا منطقة الشعراوية والى الجنوب منطقة الكفريات ويبلغ طول الشبكة المعبدة حوالي 311كم، ويمكن ملاحظة المشاكل التي تعاني منها شبكة الطرق في المدينة من خلال المشاهدة الميدانية، فالطرق

[3] المنشأة حسب تعريف الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني هي مجموعة الانشطة والموارد التي تدار بواسطة مالك واحد او ادارة واحدة لانتاج مجموعة متجانسة من السلع والخدمات وعادة ما يتم ذلك في موقع جغرافية محدد.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007: المؤشرات الاساسية حسب نوع التجمع السكاني، رام الله- فلسطين، ص38-39.

[5] بلدية طولكرم، الاطار التنموي الاستراتيجي 2011-2026، ص17

الواقعة في قلب المدينة تعاني من الاكتظاظ الشديد بسبب عدم اتساعها من ناحية وعدم وجود ارصفة للمشاة في بعض الأحيان او وجودها واغلاقها من اصحاب المحال التجارية ما يضطر المشاه للسير في طرق السيارات، وفي بعض الطرق يتم زراعة الاشجار في ارصفة المشاة، وفي طرق اخرى في الضواحي الجديدة لا يوجد أصلا أرصفة للمشاة ما يجعل الطريق غير فعالة وغير كفؤة. وفي نقاشات لاحد الباحثين مع قسم التخطيط في البلدية حول المشكلة التي تعانيها الطرق في المدينة وجدنا أن جانب منها يتعلق بملكيات الأراضي وصعوبة التوسعة، وأخرى يتعلق بالتعدي وعدم القدرة على إنفاذ العقوبات وبالتالي التمادي في الاستخدام الخاطئ، واخرى لا ندري لماذا تم تنفيذ طريق في ضاحية جديدة ومصنفة (أ) عمرانيا بدون رصيف للمشاة. ما يخشاه الباحثون ان تتشابه حالة الطرق غير الكفؤة في مركز المدينة مع تلك التي تم شقها حديثا او تلك التي يجري العمل على شقها حاليا وخاصة في الضواحي والاحياة المستحدثة، ما يستدعي التنبه لمثل هذه القضية حفاظاً على مستقبل الاجيال القادمة خاصة في ظل التطورات العالمية على مختلف الاصعدة وخاصة التكنولوجية وظهور ما يطلق عليه بمدن المعرفة، والمدن الذكية.

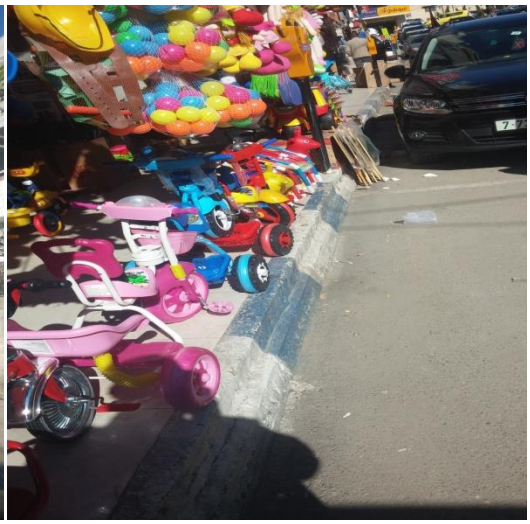

شكل (6) تظهر الاستخدام والتنفيذ الخاطئ للطرق في المدينة

ويمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا في التخطيط الحضري للمدينة ما ينعكس سلبا أو إيجابا على الشكل الحضري العام، ويورد الباحثان هنا عاملان رئيسيان احدهما **سياسي** والثاني **إداري تنفيذي**، اما **السياسي** لم يكن بحال اية امكانية لفصل التخطيط لمدينة طولكرم عن الاحتلال الاسرائيلي وسياساته المعيقة لأية افكار تطويرية، فمدينة طولكرم لا تتوسع غربا الا في مناطق محدودة جداً وذلك بسبب مصادرة الاحتلال الإسرائيلي مئات الدونمات لصالح المنطقة الصناعية ألمسماه "جيشوري" فيما تعاني الجهات الثلاث المتبقية من ضغط شديد ومحدودية الاراضي الصالحة للبناء، فمن جهة الشرق يقع مخيمي طولكرم ونور شمس حيث تعدت المناطق المبنية المخيمين وما بينهما وعلى اطرافهما وأصبحت متصلة بضاحية ذنابة، ومن جهة الشمال اتصلت المدينة عمرانيا منذ العام 2000 مع ضاحية شويكة، ومن الجنوب كذلك الأمر مع ضاحية ارتاح، فالمدينة متصلة عمرانيا بفعل محدودية الاراضي وصغر المساحة مقارنة في الطلب المتنامي على السكن والاستثمار داخل المدينة. كما أنه تعقيدات حل مشكلة اللاجئين مسألة لا يمكن فصلها عن مشاكل المدينة من مختلف الجوانب ومنها العمرانية، فعندما اقيمت المخيمات عام 1948 بعيدا الى الشرق عن مركز المدينة حوالي 3كم اصبحت الآن جزء مفروض على المدينة ومن نسيجها العمراني وان اختلف في طريقة البناء والشكل والتنظيم، فيشكل بقاء اللاجئين في تلك المخيمات مشكلة حضرية مع انها ذات ابعاد انسانية الا انها ونحن في القرن الواحد والعشرين والتقدم والتطور العالمي لا زالت فئة من الشعب الفلسطيني تعيش ظروفا سكنية تفتقر الى مقومات الحياة البشرية داخل الوحدة السكنية نفسها او الحي او المنطقة برمتها، حيث تعاني المخيمات من التكدس السكاني والعمراني، انظر الشكل (7).

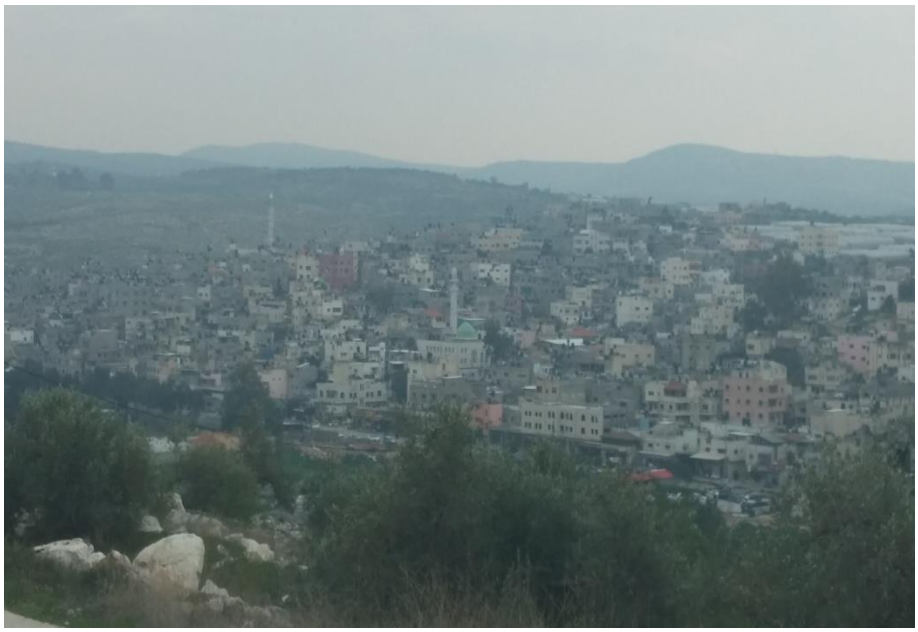

الشكل (7) منظر عام لمخيم نور شمس

أما **المشكلة الادارية والتنفيذية** فتكمن في ضعف اجهزة البلدية في تنفيذ المخططات الهيكلية من جهة وفي عدم واقعية المخطط الهيكلي من جهة اخرى، فأظهرت جلسات النقاش مع دوائر التخطيط في البلدية عمق هذه المشكلة والتي تتمحور حول استباق السكان للمخطط، فتقول دائرة التخطيط في البلدية اننا كنا مضطرين في احيان كثيرة بأن نضم مناطق لتصبح ضمن المخطط الهيكلي وهي تحتاج الى وقت حتى يصلها التنظيم، ويتم مد تلك الوحدات السكنية بحكم الامر الواقع بشبكات المياه والكهرباء والطرق، وهذا م يقضي على الانسجام بين التخطيط كفكر والتنفيذ على ارض الواقع ما يؤدي الى تشوه المدينة وعدم انسجامها، وهذا وحده بحاجة الى وقفة جادة لوقف التدهور الحاصل في بيئة المدينة العمرانية وحمايتها من أجل تنمية مستدامة حقيقية.

رابعا: خطط تطوير وتنمية المدينة

أظهرت الزيارة الميدانية التي قام بها احد الباحثين إلى مجلس البلدية واطلاعه على آليات العمل والخطة التي أعدتها البلدية خللا واضحا ومكمن هذا الخلل هو وضع خطة لتطوير المدينة تحتاج الى دولة لتنفيذها من جهة ومن جهة اخرى ان الخطة ركزت على كل قطاعات المدينة علما ان هناك قطاعات تقوم بالتخطيط والتنفيذ لها مؤسسات بحد ذاتها كالتعليم والامن مثلا. فالاجدر في مؤسسات البلدية المختلفة ان تضع خطة محددة الاهداف والامكانات افضل بكثير من وضع خطط سماها بعض المسؤولين في البلدية "حلم" وهذا لا يفيد في التنمية المستدامة وانما نحتاج الى خطط واقعية وممكنة التنفيذ في حدودها القصوى.

وهدفت الخطة التنموية 2011–2026 الى تحقيق تنمية متكاملة لتلبية احتياجات المدينة الحالية والمستقبلة ضمن رؤية تنموية طويلة الامد ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستغلال الأمثل للموارد والمقدرات المتاحة وتعزيز مفاهيم الحكم الرشيد من خلال المشاركة الشعبية والمجتمعية وتعزيز النزاهة والشفافية والمسائلة.

وقد حدد الخطة ستة محاور وسبعة عشر هدفا سوف تسعى لتحقيقها حتى عام 2026 وهي على النحول الآتي: – ([6])

1- محور البنية التحتية والتخطيط والتنظيم، وشمل هذا المحور ثلاثة أهداف وهي تحديث وتطوير المخطط الهيكلي ليلبي الاحتياجات التنموية الحالية والمستقبلية، وتطوير شبكات البنية التحتية وتفعيل الوعي التنموي والانتماء.
2- محور التعليم وحدد له هدفا واحدا وهو رفع جودة التعليم
3- محور الصحة والبيئة وحدد لهذا المحور خمسة أهداف شملت تعزيز دور المؤسسات في تطبيق المواصفات الخاصة والحفاظ على البيئة، تطوير المراكز والكوادر الطبية، رفع الوعي البيئي لدى المواطنين، تطوير انظمة جمع ومعالجة النفايات، تحسين الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة.
4- محور الاقتصاد وشمل اربعة أهداف كبيرة وهي تشجيع الاستثمار، تطوير القطاع الزراعي، تشجيع السياحة وتطوير المرافق العامة.

[6] بلدية طولكرم، مصدر سابق ، ص20-27

5- محور الأمن والأمان حدد لهذا المحور هدفا واحدا وهو توفير البيئة الآمنة للمواطنين
6- محور الشباب والرياضة والثقافة وشمل ثلاثة أهداف وهي تحقيق الاستقرار المالي للأندية والمراكز الثقافية، رفع الوعي الثقافي الرياضي، تفعيل وتعزيز المراكز الثقافية الرياضية.

خامسا: إطار مقترح للتنمية الحضرية الممكنة لمدينة طولكرم

طُرح مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1983 من قبل رئيسة وزراء النرويج " برو يورتلاند"، وبناءً على هذا الموقف تولدت فكرة الاستدامة كمفهوم يعكس الجوانب البيئية الاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية. [7]. فيما عرف مؤتمر العمران الواحد والعشرون الذي عقد في برلين عام 2000 التنمية الحضرية المستدامة بأنها " تحسين نوعية الحياة في المدينة من الجوانب العمرانية، البيئية، الثقافية، السياسية المؤسسية، الاجتماعية والاقتصادية دون ترك اعباء للاجيال القادمة الناتجة عن استنزاف الموارد الرئيسية" ([8]) من هنا فضل الباحثان تسمية الإطار بالتنمية الحضرية الممكنة وذلك لاقتناعهما بعدم إمكانية تحقيق تنمية مستدامة بكل معانيها وأبعادها في بلد لا يزال تحت الاحتلال ويعتمد على المساعدات الخارجية، فيما تبدو إمكانية اقتراح إطار تركيز يمكن في حال الأخذ به ان تتغير الحالة الحضرية للمدينة على نحو أفضل. وهذا لا يعني ان الخطة كاملة ولكن هي محاولة جادة لتصويب الممكن والتنوير للمستقبل بما يحفظ لكل الأجيال حقها بالعيش الكريم. ,ويستند القائمون على هذا البحث في رأيهم ايضا على ما ذهب اليه الكثير من الباحثين باعتبار أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب مع قيام الدولة الفلسطينية بمعنى استحالة تطبيق التنمية المستدامة في ظل وجود الاحتلال، حيث إن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية. وقد واجهت عملية التنمية في فلسطين شتى أنواع السلب والتعطيل أثرت على جوانبها المختلفة ويعتبر الاحتلال السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية في فلسطين بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال ([9]).

وبعد دراسة الواقع العمراني للمدينة فإن القائمون على البحث يرون ان هناك ثلاثة قضايا تشكل أولوية قصوى وسوف تشكل هي الاطار العام للخطة التي يرونها قريبة وممكنة التنفيذ وسوف تترك آثارا ايجابية تغير من الواقع الحضري للمدينة نحول الأفضل، فلم يرد القائمون على البحث هنا كتابة أحلام غير واقعية بل رأوا تقديم اطار أقرب

[7] الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998، ص ج.

[8] بن غضبان، فؤاد، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي للمدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص7

[9] بارود، نعيم، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الاسلامية– غزة، 2005، ص12

الى الواقع بعيد عن المغالاة بالأهداف التي يصعب تحقيقها وهو اطار يمكن لإدارة المدينة تنفيذه بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والسكان وليس بمفردها، ما يساهم في معالجة ثلاثة قضايا محورية في آن واحد (عمرانية، اقتصادية، اجتماعية)، ولا يقصد انه وبمجرد تطبيق الخطة المقترحة سوف تحل المشكلات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية كلها بل المقصود ان تطبيق تلك الخطة سوف يمس تلك القضايا بشكل مباشر ولا يحل كل ما يتعلق بها. وستكون مدخلاً لحل قضايا أخرى وستساهم في إحياء المدينة وتنميتها ومدخلا لتطويرها. وتكمن الخطوط العريضة لهذه الخطة فيما يلي.

1- تأهيل شبكات البنية التحتية، وأهمها من وجهة نظر فريق البحث الطرق في المدينة ككل فهي تمس الساكن والزائر للمدينة وتؤثر على الاستثمار فيها. فجزء كبير من شبكة الطرق في المدينة لا توحي بأنها طرق حضرية في القرن الواحد والعشرين، فهناك طرق عديدة بلا أرصفة للمشاة، وأخرى إما أنها لا تكفي لمرور شخص واحد أو أنها مستغلة بطريقة خاطئة كزراعة الأشجار فيها أو استخدامها من قبل أصحاب المحال التجارية لعرض بضاعتهم وتغلق تماما وخاصة تلك الموجودة في قلب المدينة. وكيف تكون في مناطق العمران الجديد طرق بعرض 6 أمتار وهناك إمكانيات قائمة لتوسيعها أصلا؟. اما شبكات المياه والصرف الصحي فإنها تحتاج الى تأهيل في بعض مواقع المدينة.
2- تملك البلدية قطعة ارض حددت لإقامة منطقة صناعية حرفية جنوب غرب المدينة، ويقدر القائمون على هذا البحث أن هذه القضية من القضايا التي تسهم في حل عديد المشاكل التي تواجهها الإدارة البلدية، من قبيل مشكلة تداخل الاستخدامات، ومشكلة التلوث البصري، والإزعاج والنزاعات التي تنشأ بين السكان وأصحاب تلك المنشآت بسبب ما تتركه تلك المنشآت من تشويه للأحياء انظر الشكل (7) والشكل (8) يظهران عمق هذه المشكلة حيث نرى تجمعا لمجموعة من الورش ومصنعا للاسمنت في قلب الأحياء السكنية، هذا اضافة الى الآثار الايجابية التي ستنعكس على اقتصاد المدينة وتشجيع الاستثمار فيها وزيادة درجة المنافسة وسهولة الوصول للباحثين عن الحرف والصناعات المختلفة.

الشكل (7)　　الشكل (8)

3- تطوير النظافة العامة في أحياء المدينة المختلفة ما يبعث على الراحة والطمأنينة ويشجع السكان ممن يتهربون من دفع ما يترتب عليهم من استحقاقات لدفعها لأنهم يلمسون فارقا في نوعية البيئة العمرانية التي يعيشون فيها.

Spatial Analysis of Sustainable urban planning for Tulkarm city – West Bank – Palestine

Dr. Hossam El-Din Gad Alrab　　**Dr. Faisal Yousef Sabah**

Professor of Human Geography　　**Professor of Geography & Planning**

GIS Department – Faculty of Engineering & Information Technology

Geography and GIS Department

Faculty of Arts – Assuit University

Arab American University– Jenin

Abstract

Sustainable Urban Planning is one of the most novel issues in the developing world, particularly in Palestine as a newly established state, and a large part of it is still under the Israeli occupation. Considering the diversity and interference of concepts and terms related to the process of planning (such as urban planning, and spatial planning), this research is concentrating on the objectives that are resulting from the planning process, taking into consideration when determining these objectives, the spatial and services dimensions, where the specific place is classified in this research as a urban space, and the planning objectives focus on four fields that all of them form the goals of urban planning, including: commercial residential development, transportation, facilities and services.

The rise of the Palestinian National Authority on part of the occupied Palestinian lands in the West Bank and Gaza formed a distinction for what may be called as the beginning of development and self-dependency stage, as planning in the occupied lands was controlled by the Israeli occupation, where it suffered negligence of the Palestinian urban communities, the absence of organizational plans for these communities that should consider the safe planning criteria, this situation lasted until the beginning of the nineteen's of the 20^{th} century. Additionally, the plans prepared by the Israeli Civil Administration served only the Israeli attitudes and desires aiming to limit and hinder the natural development of these communities. The inevitable results of the Israeli policies were weakness in the scientific planning as a whole due to the ignorance of benefiting from the available possibilities from one hand, and the need of the future generations to achieve actual sustainability with its comprehensive concept from the other hand. Consequently, the most crucial description of the planning and development at that stage was that it was disordered and distorted, with many randomization and underestimation of the safe planning principles that is followed in all the cities of the world, especially, Arab cities.

When the Palestinian National Authority built of the administrative organization of it institutions, the planning institutions gained their share through making positive change in the hazardous constructional heritage that the occupation left, through establishing the Ministry of Local Governance in 1995, that is responsible for planning in the local institutions, and the Ministry of Planning and International Cooperation in 1996, that was separated as an independent body under the name Ministry of Planning and Administrative Development in 2004, and in 2015, the Council of Ministers decided to merge it with the Ministry of Finance to become the Ministry of Finance and Planning. Through all of its various stages, was responsible for both regional and national planning, whereas the Ministry of Public Work and Housing was formed in 1995, as well as the Palestinian Economic Council of Development and Reconstruction (PECDAR) in 1994, besides the private and international institutions that is trying collectively to make a positive change on the planning and development aspects on all the different levels.

In the first few years of the establishment of the Palestinian National Authority, the municipalities and local bodies role began to grow through changing its organization and adding new departments responsible for planning and preparing organizational plans aiming to organize and direct the local institutions architecturally, but this does not mean that these institutions succeeded in overcoming what he Israeli policies has left behind more than it has tried to correct as much as possible through deep thinking of how to re-plan these communication on scientific bases that leads to the hoped objective of sustainable development.

Tulkarm is considered one of the Palestinian cities located in the north of the West Bank, where there is plain nature extends towards the Palestinian coastal plain and the mountainous environment towards the east. The population of the city were 58 thousand citizen in 2015 according to the PCBS, and the total area the organizational plan of the city includes 14 thousand acres.

In spite of the Palestinian sovereignty on the major cities including Tulkarm, its sustainable urban planning didn't reach the acceptable limit, this estimation came up from one of the researchers through field observation as a citizen in the region of the city, and to provide an evidence as we are in the 21st century, we find that the institutions and responsible agencies responsible for planning works on constructing roads that connect the alleys together or even

inside the same alley, add to that, the construction of facilities of every kind on lands classified on the organizational plan as agricultural or green areas class one, in addition to building multi-story buildings in areas classified as housing (A) villas alleys only? Constructing parks for families on the side of wastewater flow area coming from Nablus that is 24 km east of Tulkarm city, as well as the weakness of the electricity networks and the continuous cutout of it from the city, and many other issues that harms the life and future of the citizens, the city and the future generations.

As for the side that enhances the field observations, it is provided in a plan document for institutional development prepared by the Municipality of Tulkarm in 2014 that clearly pointed out that the planning responsibility is weak because there no general annual plans for the municipality, and the inexistence of services development plans. The document also stated that the organizational plan that was prepared in 2005 does not meet the minimum requirements and needs of the citizens.

The research aims to shed light on the urban planning of the city, in addition to the unsafe planning aspects that is characterized with insufficiency in different areas in the city, and suggesting possible strategic options to reserve and achieve sustainable urban development and making it factual to reach to what we can call the strategic framework of sustainable urbanity, with consideration of the barriers that threatens urban sustainability.

The research is shedding light on the following main subjects:

Firstly: the historical development of the urban planning of Tulkarm City.

Secondly: analyzing the urban shape of Tulkarm City.

Thirdly: the influential factors of urban planning in Tulkarm City.

Fourthly: developing the city plans

Sixthly: suggested framework for the sustainable urban development of the city of Tulkarm.